العدد (1806) السنة السابعة - الخميس (27) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

صعود آسيا وحراك القوى الإعلامية

(٢-٢)

تقول الإعلامية الهندية "براكريتي غوبتا" في مقال لها، إستنادا إلى استطلاع حول القراءة أجري على المستوى القومي في بلادها انه تبين أن قراء وسائل إلاعلام المطبوعة مستمرون في الزيادة. حيث زاد عددهم من ٢٠٦ ملايين قارئ قبل عام ٢٠٠٥ الى ٢٢٢ مليون قارئ في عام ٢٠٠٥. كما تبين ان ١٢ صحيفة هندية يومية من بين ٥ الاف صحيفة يومية تبيع ما بين ١٦ الى ١٧ مليون نسخة يوميا.

ولا تقتصر التطورات التي تشهدها الهند على الإعلام المكتوب، وإنما تتجاوزها إلى الإعلام المسموع أي الإذاعة التي يدعي البعض أن زمنها قد ولى لصالح التلفزيون والانترنت.

د . عبد الله المدني

ففي الهند شهدت الإذاعة إنتشارا واسعا، خصوصا بعدما تخلت الدولة عن إحتكار البث وسمحت للشركات الخاصة بتأسيس المحطات الإذاعية. وكان لهذا القرار نتائج إيجابية على أكثر من صعيد. فمن ناحية زاد عدد المستمعين للمحطات الإذاعية من٢٣ بالمئة الى ٢٧ بالمئة من السكان خلال إسبوع في عام ٢٠٠٦، وإرتفع عدد جمهور محطات الإف إم إلى ١١٩ مليون مستمع خلال الفترة نفسها، وبزيادة ٥٥ بالمئة عن الفترة نفسها من سنة (٢٠٠٥). ومن ناحية أخرى شجع القرار المستثمرين الأجانب على دخول هذا المجال بقوة بدليل قيام محطة بي بي سي الدولية بشراء ٢٠ ٪ من أسهم محطة «انديان راديو ميد داي ويست» المتمركزة في مومباي، والتي يصل بثها إلى كبريات المدن الهندية، ثم بدليل قيام محطة تلفزيون "أسترو أول آسيا" الماليزية بشراء إجازة لإستخدام البث الإذاعي في الهند على موجة إف إم بالاشتراك مع شركتين هنديتين. وهكذا تمكن قطاع إذاعات الـ إف إم من جذب توظيفات مالية أجنبية وصلت إلى ١١١ مليون دولار أميركي خلال عام ونيف، مع توقعات بأن يرتفع الرقم إلى ١٤٥,٩ مليون دولار مع نهاية عام ٢٠١٠.

أما في قطاع التلفزيون فقد حدثت تطورات كانت الأبرز للعيان والأكثر لفتا للنظر. إذ تحولت الهند إلى ثالث أكبر سوق للتلفزيون في العالم مع عدد من القنوات تزيد على ٣٥٠ قناة. وبحسب الإعلامية الهندية اللامعة "براكريتي غوبتا"، فإن "الدخل المتحقق من الإعلانات عبر تلفزيونات الكابل كانت ١,٠٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ومن المتوقع أن يبلغ ١,٨ مليار دولار قبل انتهاء عام ٢٠١٠. ويبلغ عدد القنوات المضافة كل سنة ٥٠ قناة. وهذا ما منح زيادة في الطلب للقنوات التي تبث على مدار الساعة. وتواصل شركات البث التلفزيوني البحث عن شركات للبرامج كي تغطي أوقات بثها. ولشركة مثل «تي في ساتلايت» ٢٣٠ مليون مشاهد كل أسبوع منذ عام ٢٠٠٦" .

وبسبب من هذه الأرقام، إضافة إلى حقيقة أن عدد مشاهدي البث التلفزيوني عبر الأقمار الإصطناعية قد زاد من ٦١ مليون إلى ٦٨ مليون مشاهد خلال سنة واحدة (٢٠٠٦)، فإن شركات الإعلام الأجنبية تسابقت وتنافست على شراء أسهم وحصص في شركات الخدمات الإعلامية الهندية، فإشترت "والت ديزني" الأمريكية مثلا حصة من أسهم قناة "يو تي في" (مالكة قناة مهمة للأطفال) مقابل ٣٠ مليون دولار. واشترت رويترز حصة ٢٦٪ مقابل ١٩ مليون دولار أميركي في حقل الأخبار المعروضة لأربع وعشرين ساعة في اليوم في قناة «تايمز تي في ناو». و أطلقت شركة "بلومبيرغ" الأمريكية قناة للبزنس مع شركة «تي في غروب» الهندية.

وأخيرا فإنه «مع وجود ٢٨ مليون هندي مرتبطين بالانترنت أصبح الإعلام عبر الانترنت يمثل مليار جنيه إسترليني، ومع انتشار نظام البرود باند ستزيد حصة الدخل بمقدار٥٠ بالمئة، طبقا لديبك كابور المدير التنفيذي لشركة «انترتينمينت أند ميديا».

وأخير فقد قيل مرارا أنه في عصر الإنترنت والصحافة الإلكترونية، من الصعب تخيل إستمرارية ونجاح المجلات الإسبوعية والشهرية، خصوصا وأن الصحف اليومية باتت مهددة بالإنحسار والإختفاء. غير أن واقع الحال في الهند يقول كلاما مختلفا! فالمجلات هناك لا تزال صامدة ولها جمهورها، بل وتحقق أرباحا. وطبقا لتحقيق منشور أجراه الصحفي هيثر تيمونز لصالح صحفية "نيويورك تايمز"، فإن الهند باتت تشهد ظهور المزيد من المجلات الأجنبية المشهورة عالميا والتي إختار أصحابها هذه البلاد مكانا لطباعتها وتسويقها، مستفيدين من إقبال الأثرياء الهنود الجدد على المطبوعات الأجنبية الفاخرة في السنوات الأخيرة، ومن الحجم الضخم لسوق الإعلانات في الهند، ومن وجود كوادر مدربة وتجيد الإنجليزية وتعمل بأجور زهيدة، ومن القوانين التي تسمح لشركات المطبوعات الأجنبية بطباعة نسخ من مجلاتها المعروفة داخل الهند.

وهكذا ظهرت نسخ هندية من "فوغ"، و"رولينغ ستون"، و"أوكيه"، و"هالو"، و"فورهم"، و"ببيول"، و"ماري كلير"، و"فورتشن" ، وهذه المجلات، كما هو معروف تجمع ما بين الموضوعات الجادة والخفيفة والدعائية وأخبار النميمة والموضة والسهرات الإجتماعية، وتستولي على حصة معتبرة من إعلانات شركات السلع الثمينة كالمجوهرات والساعات والعطور والأزياء. لذا فإن إعلانات هذه المجلات في الهند إرتفعت ، كما كان متوقعا، بنسبة ٢٠ بالمئة في عام ٢٠٠٨ ، فوصلت إلى ٣٠٠ مليون دولار، خصوصا مع تبنيها سياسة قائمة على التوجه تحديدا نحو المستهلك الهندي الثري عبر الإعلان عن منتجات متنوعة، بعضها شرقي صميم والبعض الآخر مصنوع في كبريات دور الأزياء ومصانع أدوات التجميل في الغرب.

وإذا ما أتينا إلى موضوع ماهية فرص استفادة العرب من النماذج الآسيوية في عوالم الميديا، فلاشك في أن ما حققته آسيا، وتحديدا قطباها الكبيران الهندي والصيني، كبير ومثير ويشكل نموذجا للإقتداء. غير أن هذا الكلام قيل يوم أن حقق الغرب تقدمه وحينما نهضت اليابان من تحت ركام الحرب الكونية الثانية، من دون أن تستفيد المنطقة العربية منه قيد أنملة! وبعبارة أخرى ظلت المنطقة العربية متخلفة، تنام في سبات عميق، بل تتقهقر بحسب بعض المراقبين، فيما الآخرون يتقدمون حثيثا نحو العلا في مختلف المجالات.

في رأيي المتواضع، إنه ليس شرطا لمن يسعى إلى الصعود أن يقتفي نموذجا معينا جاهزا، وإنما الشرط الأهم هو أن يهيئ نفسه للتغيير والانطلاق عبر عملية مجتمعية طويلة تشمل التركيز على التربية الجادة، والتعليم العصري، والفنون المختارة بعناية، والاهتمام بالبحث العلمي، والإنفاق عليه بسخاء، وتدريب عناصر وفئات المجتمع على الخلق والابتكار والمبادرة، والالتزام بالقانون والتفاني في العمل.

هكذا فعلت اليابان ومن بعدها كوريا الجنوبية وتايوان وأخيرا الصين والهند، وكلها مجتمعات استثمرت في تقدمها منظوماتها الفكرية والثقافية الخاصة المتميزة والبعيدة عن التعصب والحساسية والإتكالية والركون إلى الأساطير ونظريات المؤامرة وإلقاء تبعات الفشل على الآخر.

ولا يعني هذا، بطبيعة الحال، أن منظومة قيمنا الفكرية والثقافية سيئة ولا خير فيها لاستخدامها كمنطلق للصعود، غير أن المشكلة تكمن في استخدام كل ما تضمه هذه المنظومة من أفكار وعناصر جميلة كمجرد شعار لفظي لا يقترن عادة بالفعل. خذ مثلا قيمة "التأمل والمحاكاة وتفكيك الأشياء للتعرف على كنهها" وهي قيمة تقع في صلب الثقافة الآسيوية وتغرس في نفوس الناشئة منذ نعومة أظفارها، وكانت منطلقا لتقدم اليابان أولا ومن بعدها تايوان وهونغ كونغ والصين وأمم النمور الآسيوية الأخرى لأنها حفزت الأجيال المتعاقبة على تقليد المنتج القادم من الأمم المتقدمة قبل إضافة البصمات الآسيوية الخاصة عليها. هذه القيمة يقابلها في ثقافتنا العربية والإسلامية أسلوب الزجر لكل ناشئ يحاول الوصول إلى كنه الأشياء من خلال الأكثار من الأسئلة أو الجدل أو الشك، و أسلوب التعنيف والوصاية إن لجأ إلى علاج شغفه وحيرته بالتردد على المواقع والصحف الإلكترونية، ووسائل الإعلام التثقيفية الأخرى.

ومن ناحية أخرى إستخدمت الأمم الآسيوية في صعودها التنموي وسائط ووسائل الإعلام بذكاء بالغ، حيث إستثمرت أدوات الثقافة (مثل المسرح والسينما والأدب) ووسائط الإعلام (مثل الراديو والتلفزيون والصحف والمجلات في إنجاز مهمات التغيير الهادفة إلى تحقيق التنمية، وفي تحفيز أفراد المجتمع على الإرتقاء بسلوكياتهم والسيطرة على نزعاتهم السلبية ومواكبة القيم الإنسانية المعاصرة. والأمم الآسيوية في هذا، إنما إنطلقت من النظرية القائلة بأن هناك علاقة متبادلة بين مقاييس النمو الاقتصادي ومقاييس النمو الإعلامي، بمعنى انه كلما زاد الدخل القومي للفرد والتحضر والتصنيع زاد أيضا تعلم القراءة والكتابة و معه توزيع الصحف و نمو التسهيلات الإذاعية و التلفزيونية و كل مقاييس المشاركة الأخرى.

ويقول الباحث الهندي "ي.ف. راو" في هذا السياق "عندما يجئ الإعلام من الخارج إلى جماعة منعزلة فهو يضغط زناد التغيير. هذا الإعلام والمزايا الاقتصادية الناجمة عنه يفيد في البداية الأثرياء وأصحاب السلطان، لكن شيئا فشيئا تلحظ الجماهير التغييرات وتسأل الأسئلة، فإذا ما تيسرت قنوات الإعلام، فإن هذه الأسئلة تجد الجواب، و إذا تنوعت قنوات الاتصال واتسعت قاعدتها فان التغييرات الناتجة عن الأفكار الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية الزاحفة إلى الجماعة تكون يسيرة لا عسر و لا عنف فيها. أما إذا كانت قنوات الإعلام مقيدة تسيطر عليها القلة فالتغيير من العسير أن يحدث، بل يؤدي غالبا إلى المزيد من الخلافات والإنقسامات، ذلك أن مقدار الإعلام المتاح واتساع مداه عامل أساسي في تعجيل التنمية وتيسيرها".

قياس جهود الإصلاح السياسي عربياً

د. صفد حسام الساموك

يقوم أساس العملية الديمقراطية على المشاركة السياسية الواسعة، وعلى مبدأ التنافس المتسم بالشفافية، ومن هذا الباب أضحت فاعلية تلك المشاركة أحد المظاهر الرئيسة للديمقراطية، التي ترمي إلى تعزيز دور الجماهير في إطار النظام السياسي، وبضمان مساهمتهم أو تأثيرهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية.

ولأن النظام السياسي الديمقراطي هو من يُحدث مشاركة جماهيرية ديمقراطية واسعة، مباشرة وغير مباشرة، في مجالاته وقراراته جميعها، ينبغي على الأنظمة السياسية العربية أن تعمل باتجاه تطوير القواعد الفاعلة للنظم الديمقراطية، ومنها: السلوك السياسي والقواعد الخاصة بالمشاركة السياسية وطريقة اتخاذ القرارات، وعبر إصلاح سياسي ينتج نُظماً ديمقراطية تعددية.

لكن.. ما هو الاصلاح السياسي؟.

عرّفت الموسوعة السياسية الإصلاح السياسي بأنه: تعديل غير جذري في شكل الحكم، أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأساسها.... وهو خلافاً لمفهوم الثورة، إذ هو ليس سوى تحسين في النظام السياسي الاجتماعي القائم، دون مساس بأسس هذا النظام.... والإصلاح يشبه الدعائم الخشبية المقامة لمحاولة منع انهيار المباني المتداعية، ويستعمل للحيلولة دون الثورة، أو لتأخير وقوعها.. وقصد به كذلك: جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة، التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام ومؤسسات القطاع الخاص وغيرها، للسير بالمجتمعات والدول في طريق بناء نظم ديمقراطية حقيقية.

الاصلاح.. والسجال الفكري

دخل مفهوم الإصلاح السياسي دائرة السجالات الفكرية، وأصبح المفردة الأكثر شيوعاً في الإعلام والخطابات الحكومية وبيانات قوى المعارضة، وظهرت موجات من التعاريف ونزعة بيانية في توظيفاته، في وقت انحسر فيه هذا المفهوم بمجالاته المتعددة (الإدارية والاقتصادية والتعليمية والسياسية... وغيرها) في نظر البعض في دائرة (الموضات الفكرية)، التي ترتبط بتداول اصطلاحي قد يستمر لوقت محدد من الزمن.

إن تلك الاختلافات في الرؤى لا تلغي حاجة الواقع السياسي في العديد من الدول إلى الإصلاح، لاسيما مع تلك التي تحكمها أنظمة سياسية سلطوية، يكمن الخلل فيها بتجاوزها قانون التكيف، وعدم مقدرتها على التماشي مع متغيرات محيطها وعجزها عن تجاوز أزمته.. فتبدأ بالتعبير عن أنفسها بانتشار العنف، وشتى أنواع الفوضى والتطرف، وهو ما يشكل أحد دواعي الإصلاح ومبرراته.

إن التداول الواسع لمصطلح الإصلاح السياسي الآن لا يعني إن الدعوة إليه كانت، بأي شكل من الأشكال، وليدة الوضع الراهن، اذ تشير الدراسات الى إذ هذه الدعوة كانت قد بدأت منذ قرون عديدة، دعا المفكرون والمثقفون من خلالها إلى إصلاح أحوال الرعية وإصلاح شؤون الحكم.

وعلى الرغم من أن بدايات الطرح الحقيقي لمصطلح الإصلاح على المستوى السياسي في البلدان العربية يرجعها باحثون سياسيون إلى حقبة ما بين الحربين العالميتين، إلا أن الإصلاح السياسي دخل ضمن المصطلحات السياسية المتداولة على نطاق واسع، أثر جملة المتغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي شهدها الشرق الأوسط بعد ٢٠٠٣م، وبعد أن مهدت له بشكل كبير وسائل الإعلام الغربية.. وكان هذا التمهيد وما أعقبه من طرح لمشروعات دولية مختلفة للإصلاح السياسي، قد أوجد إشكالية في مدى التداخل ما بين الديناميات الداخلية لعمليات الإصلاح السياسي، والمؤثرات الخارجية الدافعة للتغيير، وجعل من الصعوبة وضع آلية واحدة للإصلاح السياسي، تخضع لها المجتمعات جميعها، حيث تأخذ كل حالة طابعاً إيديولوجياً يرتبط بطبيعة كل مجتمع، وتركيبه اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، إلا انه يمكنه القول: إن هناك ملامح عامة للمؤسسات والأدوار والأبنية والسلوكيات والتفاعلات والقيم، التي يمكن أن تنتج حالة ديمقراطية.

مداخل قياس الاصلاح

أعتمد الباحثون مداخل ونظريات عديدة في دراساتهم لموضوع الإصلاح السياسي، منها: نظرية النظم التي تعدّ النظم القطرية نظاماً فرعياً للنظام الدولي، يتأثر بالتحولات الحادثة فيه، وفي الوقت نفسه، تمثل النظم الفرعية داخل كل قطر ضغوطات، تتطلب ضرورة الاستجابة لها.. ونظرية الحداثة التي تعدّ الإصلاح السياسي متطلباً تابعاً لكل من الإصلاح الاقتصادي والإداري والاجتماعي.. ونظرية ما بعد الحداثة والتي تنقض نظرية الحداثة، وتعدّ إن قضايا الإصلاح السياسي تمثل مطلباً سابقاً على أوجه ومجالات الإصلاح الأخرى.. ومن المداخل التي تبناها بعض الباحثين أيضاً: مدخل حل الصراعات ونظرية السياسة المقارنة.

وبشكل عام، فإن قياس أو تحديد عمليات الإصلاح السياسي وقضاياه، لاسيّما في البلدان العربية، يجب أن يأخذ في الحسابات إن إيقاع الإصلاح وسرعة التغيير، لا بد لهما من أن يختلفا من فئة إلى أخرى-في حال أن تم النظر إلى قوانين التغيير- حفاظاً على مصالحها السياسية، وهي ضمن مجموعة عوامل ينبغي لنا الأخذ بها في حالة صياغة أية إستراتيجية للإصلاح السياسي، وفي رصد أية مساع أو جهود تتخذ على ارض الواقع في هذا النمط من الإصلاح.

تسويق الاصلاح.. اعلامياً

ان ما سبق يشير الى ان ينبغي تحديد مفهوم الإصلاح السياسي، ورصد وقياس المضامين الإعلامية التي عالجت قضاياه، عبر وسائل الاتصال الجماهيري، تلزم الوقوف على مدى ترابطه أو تمييزه مع عدد من المصطلحات السياسية المتداولة، والتي ربما أدت وظائف سياسية واجتماعية وإعلامية وديمقراطية مقاربة لوظائف الإصلاح السياسي في المجتمعات، أو أنها تصب بالنتيجة في تحقيق هذا الإصلاح، أو أن تكون عملية الإصلاح السياسي بمجملها إحدى مراحل الوصول إلى الهدف الذي تؤديه تلك المصطلحات، والتي من بينها: (التنمية السياسية) و(التحوّل الديمقراطي).

ونعتقد من خلال رصدنا شيوع تداول عدد من المصطلحات إعلامياً، وربطها بمتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية مرّت على المجتمعات التي روجت فيها تلك المصطلحات، إن في تناوب تداول عدد من المصطلحات والمفاهيم ذات الوظائف المتقاربة في المجتمعات، أو المهام التكاملية فيما بينها على مستوى الخطابات الحكومية والسياسية ووسائل الإعلام، يُعد انعكاساً لضرورات البيئة السياسية والاجتماعية والإعلامية، ويُظهر التوجه العام للمجتمع أو الفئة الحاكمة أو المتغيرات الدولية في المرحلة الزمنية التي تمّ تداول فيها هذا المصطلح والمفهوم بشكل عام.

ويدخل عامل الترويج الإعلامي الدولي لتلك المفاهيم، ومنه بدء ترويج وسائل الإعلام الغربية لمصطلح الإصلاح السياسي، لاسيّما بعد أن أخذت ظاهرة المجال السياسي العالمي تحل محل ظاهرة المجال السياسي المحلي، وأصبحت السياسة في كل أرجاء العالم مرتبطة بالسياسة في أرجاء العالم كله، فضلاً عمّا يرتبط بالتدفق الحر وغير المقيد للسياسة، وتمدد السياسة خارج الإطار القومي، والذي يمكن عدّه من الظواهر الواضحة للعولمة في المجال السياسي، ولعل الأمر ينطبق في ذلك على المجال الإعلامي.

ملائكة أم وحوش؟

رجينا يوسف

أطفال الشوارع، أطفال الإشارات، أولاد مشرّدون... تسميات عدّة لمأساة واحدة. لا تكاد عاصمة أو مدينة عربية تخلو من مشهد طفل يهرع وراء المارة والسيارات طلباً للمعونة والمال. هذا يعرض عليك شراء علكة، وذاك يطلب أن يغسل زجاج سيارتك. وأنت لست دائماً عطوفاً. ربّما أنت لست دائما أنت.فكم من مرّة شعرت بالإشمئزاز من هؤلاء الأولاد وأغلقت نافذة سيارتك أو أسرعت مهرولا وأنت منزعج من تطفّلهم ووقاحتهم؟

ينتقد كثيرون تشرّد الأولاد، ويرجعون ذلك إلى جهل الأهل وعدم تحمّلهم مسؤولية من أنجبوا. وإن تحدث الناقد، فهو ينسبهم الى فئة معينة أو طبقة إجتماعية مُعدَمة ومتخلفة، ويردف بالكلام ليظهر لك أنه مختلف عنهم، وكأنّ أطفال الشوارع قدموا من عالم غير عالمه ومجتمع بعيد كل البعد عن مجتمعه، ويتناسى كل ما طرأ ويطرأ على بلادنا من حروب وإنتكاسات إقتصادية. فكيف للطفل العراقي - على سبيل المثال - الذي رأت عيناه النور لأول مرّة وهو مرميّ على حافة رصيف، أو قتل والده أيام نظام صدام حسين أو أثناء الغزو الأميركي، أو كان لقيطاً نتيجة عملية إغتصاب... كيف له أن يتحمّل وزر المأساة واللوم وهو الذي لم يعرف يوماً معنى الحنان والحب والجو العائلي؟

فإذا كان ٦٠ في المئة من الشعب العراقي يعيشون تحت خط مستوى الفقر حسب إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ونسبة البطالة ٥٠ في المئة، فماذا تنتظر من طفل وجد نفسه وحيداً أمام جبروت الإنسان وطمعه وقسوة حياة الشارع؟

وكيف لأطفال بيروت وضواحيها (٢٨ في المئة من الأسر اللبنانية تعيش تحت خط الفقر ومن ضمنها ٧ في المئة تعيش تحت خط الفقر المدقع) أن يتحولوا إلى عباقرة ومثقفين وهم لم يختبروا سوى المآسي الواحدة تلو الأخرى، ولم يفقهوا من الحياة سوى التسول لإلتقاط لقمة أو قرش قد لا يرد عنهم غائلة الجوع بعد كل هذا التذلل؟

٣٠ في المئة من السكان في سوريا فقراء، ومليونان منهم يعيشون تحت خط الفقر. وفي مصر أكد تقرير للمجالس القومية المتخصصة أن أكثر من ٥٣ في المئة من الأطفال لا يحصلون على الطعام اللازم. وفي غزة تشير التقارير المحلية الى أن ٩٠ في المئة من الأطفال يعيشون في ظل فقر قاتل بسبب الأزمة الإقتصادية الناجمة عن الحصار، وهم يعتاشون على المساعدات الإنسانية كمصدر رئيسي للبقاء. و٣٥ في المئة من سكان المغرب من الفقراء. كما تؤكد الإحصاءات أن ٥٥ في المئة من سكان السعودية هم أيضاً من الفقراء الذين لا يمتلكون منزلاً يعيشون فيه.

ومع كل هذا التفاوت في نسبة توزيع الثروات بين مواطني البلد الواحد، وعدم توافر خدمات ومساعدات تقدمها الحكومات لأصحاب الدخل المحدود أو الفقراء المعدمين، كيف يحقّ لنا أن نُصدر أحكاماً عشوائية ونلقي باللوم على أطفال إعتادوا الذّل والقمع. هذه الفئة التي لم تذق طعم الشوكولاته ولم تلمس لعبة مستوردة أو تختار ثوباً جديداً بل هي تعيش على فضلات الحياة وتفرح بها، وتتعرّض يومياً لأسوأ أنواع العنف والإستغلال الجسدي.

إن غضبنا على هذا الوضع يوجب علينا وضع الحلول والقيام بتغييرات جذرية في أنظمتنا. ولنعلم مسبقاً أن معضلة الفقر في مجتمعاتنا سهل إصلاحها. ألا يرى الغني والمسؤول ما آلت إليه حال البلد؟ وهل الفقر عيب؟ أم ان التسوّل خطيئة أو جريمة يحاسبنا الخالق والقانون عليها؟ هل نُلقي اللوم على الأطفال ونتّهمهم بتشويه صورة الوطن الجميل بناطحات سحابه، وقلب المدينة النابض بالحياة وكل مظاهر الرفاهية والغنى لدرجة الفحش والمجون؟ صدق زياد الرحباني حين كتب كلمات أغنية "أنا مش كافر بس الجوع كافر...."؟

كيف كان لنا أن نحلم بالحياة الرغيدة الميسورة لولا الأموال الكثيرة لفئة لا تتجاوز العشرة في المئة في بلادنا؟ كيف كان لنا أن يؤلمنا الفقر لو لم نر الفارق الكبير بين المعدم والغني؟ لا نحسد الثري على ماله بل ننتقد الوسيلة التي تبرّر الغاية إن صحّت لفئة معينة وحرّمت على أخرى. ألم يكن الجوع سبباً أساسيّاً لتسوّل هؤلاء الملائكة؟ نعم إنّهم ملائكة يحوّلهم الظلم في المستقبل إلى وحوش، وننسى مع الوقت آلامهم وننزل عليهم أبشع الأحكام إن إرتكبوا جرماً، وننسى أيضاً أنهم كانوا يوماً ضحايا لوحوش نهشت وتنهش الحياة من أرواحهم.

وهناك أيضا أسباب أخرى تدفع الى التشرد وهي،أن يكون الطفل "إبن زنا" كما يسمّونه، فحتى الزنا في مجتمعاتنا لا يطول سوى الفقراء! وكم من "إبن زنا" أصبح "إبن حلال" بفضل المال، بينما لا يحاسب سوى الفقير على أخطائه الأخلاقية، والغني يلبس ثوب العفة وإن كان شيطاناً. ولهذه الفئة من البشر لا أستطيع إلا أن أتساءل: هل هم وحوش أم ضحايا؟ وهل يحق لي أن أنبذهم وأحتقرهم وأطلب منهم أو أطالب مسؤولينا بأن يمنعوا عنهم مهنتهم دون تقديم البديل؟ أوجدوا الأمان لهم وبعدها أصدروا الأحكام. إن نفسي تمقت رؤية متسوّل في بلد أوروبي يقدم للفرد حقوقه، ولكن في دولنا العربية فإن نفسي تمقت حكّامنا فقط.

وهل صحيح" لولا وجود الشيطان لما وجد الله"... بحسب قول جبران خليل جبران في كتابه "المجنون" واصفاً حديثاً دار بين الله والشيطان؟ وهنا لولا وجودي أنا الفقير المُعدم لما وجدت أيها الفاحش الثراء، لولا إستغلالك وإستعبادك الشعوب الفقيرة لما إمتلكت المال وتمتعت به.